

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتعظيم الأرباح: وجهة نظر محاسبية

عبدالرحمن عمر أحمد محمد(*)

الملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية المحاسبة للمسؤولية الاجتماعية في تعظيم الأرباح. ولتحقيق هذا الهدف تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتوافقه وطبيعة البحث. وتم توزيع (100) إستبانة على أفراد المجتمع، وتم الحصول على (89) إستبانة مستوفية للشروط، بنسبة إسترداد (89%)، ولغرض تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، تم إستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS). ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التزام منظمات الأعمال بمسؤوليتها الاجتماعية يعظم من الأرباح بدرجة كبيرة، وقد تأكد من خلال نتائج التحليل الإحصائي، وجود تأثير لدور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تعظيم الأرباح. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع مع حث الإدارات المختلفة والعاملين بأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المنظمات.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، منظمات الأعمال، تعظيم الأرباح.

The RelationShip Between Social Respoensibility and Profit Maximization: An Accounting Perspective

Abdelrhaman Omer AhmedMohamed

Abstract: The aim of the study was to explore the impact of the social responsibility of business organizations in profit maximizations in an accounting view. An analytical descriptive approach was used for the purpose of this paper. Hundred questionnaires were distributed to the study sample. Eighty nine valid questionnaires were analyzed. Data and hypotheses tests were processed using SPSS Application. The results show that the commitment of business organizations towards social responsibility has positive impact on the profit maximization. The study encourages researchers to investigate this topic more extensively and also encourages administrations and workers together to know about the importance of accounting in handling social responsibility issues in business corporations through active participations in workshops and conference dealing with social responsibility.

Key words: social responsibility, business organization, profit maximization.

(*) أستاذ المحاسبة المساعد//كلية العلوم الإدارية//جامعة بحري- السودان والمعار حالياً لجامعة الجوف المملكة العربية السعودية.

المقدمة:

إن معظم البلدان المتقدمة إهتمت بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ فترة طويلة وأدخلته ضمن مناهجها الدراسية وقامت بحملات توعوية واسعة النطاق لتشجيع منظمات الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لدعمها والإهتمام بها. فالبلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إهتمت بموضوع المسؤولية الاجتماعية مبكراً، فمعظم منظمات الأعمال بدأت تهتم عند إتخاذ قراراتها المستقبلية مراعاة المسؤولية الاجتماعية. أما في السابق فمعظم منظمات الأعمال في هذه البلدان وحتى النصف الأول من القرن الماضي كانت ترى أن واجبها الأساس هو التركيز على تحقيق الربحية والمصالح الذاتية لأصحاب رؤوس الأموال.

فمنظمات الأعمال في تلك الفترة كانت معظمها صغيرة الحجم ومملوكة للأفراد والعائلات. وحاجيات المجتمعات نفسها لم تكن معقدة لبساطة وعي المجتمعات، فبتنامي حجم منظمات الأعمال، وتداخل مصالحها مع المجتمعات والبيئة المحيطة بها أصبحت من الضرورة بمكان الإهتمام بمسألة "المسؤولية الاجتماعية". فأصبحت اليوم "عقداً اجتماعياً" بين المنظمة والمجتمع تلزم شركات الأعمال بموجبه بإرضاء المجتمع والإتفاق على ما يحقق المصلحة العامة، ويكتب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي سحبتها بطبيعة الحال بمرامج اجتماعية كان ينظر إليها على إنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتقاء الهدف الربحي للمنظمات التي تديرها الحكومة، وأظهر أيضاً إن كثير من قادة وأصحاب المنظمات يرغبون في المشاركة الاجتماعية وينظرون إلى العملية الاقتصادية على إنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف فيما يهدف إليه إلى التنمية والمشاركة في العمل العام وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

مشكلة وأسئلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:
ماهي أهمية المحاسبة للمسؤولية الاجتماعية في تعظيم الأرباح؟ والذي بدوره يتفرع إلى التساؤلات التالية:-

1. هل تتحمل منظمات الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع التي تعمل فيه؟
2. هل تفصح منظمات الأعمال عن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمعات الفقيرة؟
3. ما مدى رضاء المجتمع عن الخدمات الاجتماعية المقدمة من منظمات الأعمال؛ مع تعاظم دورها الاجتماعي.
4. هل تتحمل منظمات الأعمال السودانية مسؤوليتها الاجتماعية، وتوقعات المجتمع طواعية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الآتي:-

- (أ) مدى مساهمة منظمات الأعمال في معالجة المشاكل الاجتماعية.
- (ب) هل هنالك مشروعات للشراكة المجتمعية بين منظمات الأعمال والمجتمع.

فرضيات الدراسة:

- 1- إهتمام منظمات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية وتوقعات المجتمع يعظم من ربحيتها.
- 2- الإفصاح عن مشروعات الشراكة المجتمعية ودعم الفقراء من صميم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة بالتطرق إلى عدد من النقاط منها:

- 1-مدى التزام منظمات الأعمال بتحمل المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها.
- 2-مقدار التعاون والتفاعل ما بين منظمات الأعمال والمجتمع.
- 3-المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع.
- 4-تقدم عدة توصيات عن دور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وكيفية تعظيم ربحيتها.

منهجية الدراسة

إتبع الباحث المناهج الآتية:

- أ. المنهج الوصفي التحليلي: لبيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتعظيم الأرباح: من وجهة نظر محاسبية.
- ب. المنهج العلمي، الذي يعتمد على الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي: للعرض والتحليل، والمناقشة من خلال الاستعانة بالمراجع والأدبيات ذات العلاقة بالإضافة إلى البحوث المنشورة كدراسات سابقة.

تحديد مجتمع الدراسة:

نظراً لأن الهدف الرئيسي من الدراسة هو إستطلاع آراء المهتمين بالمجال الإقتصادي والتنموي؛ إعتد الباحث على تحليل ماورد بالمصادر الثانوية (الكتب، والمراجع، والدوريات والبحوث والدراسات) والتي تناولت الموضوعات ذات العلاقة بإسهاب ولخصت آراء الخبراء في المجال.

أدوات جمع البيانات:

قام الباحث بتصميم إستبانة محكمة من ذوي الإختصاص، وإستعان الباحث بالأدبيات والدراسات والبحوث المنشورة وغير المنشورة من الكتب العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة. كما تناول عدة موضوعات ذات علاقة من مواقع الشبكة العنكبوتية لإستكمال الجوانب المختلفة للدراسة.

ثانياً: الإطار النظري

الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يتضمن هذا الجزء تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، أهدافه، أساليبه، والعوامل التي تؤثر عليها:

التعاريف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية: توجد صعوبة لتحديد تعريف دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك عدة اجتهادات هادفة إلى تعريفها، إذ عرفها بعض الباحثين بأنه: "جميع القرارات والفلسفات والأفعال والطرق التي تهدف لرفاهية المجتمع". كما عرفها آخرون: "بأنها القرارات والتشريعات التي تحدد مصالح ومتطلبات لمنظمات بمختلف أنواعها ضمن المجتمع الواحد من خلال مدى تفاعلها وقيامها بمسؤولياتها الاجتماعية إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية".

عرف الصبان المسؤولية الاجتماعية "بمجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المنظمات" حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمنظمات والتقارير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع.

"عقد إجتماعي بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل فيه" Goolsby & Hunt, 1992 ووفقاً للدراسة الاستقصائية بعنوان "رصد المسؤولية الاجتماعية للشركات" التي أجرتها مؤسسة: *Corporate Social Responsibility Monitor* يتوقع المواطنون في الاقتصادات المتقدمة أن تركز الشركات على "القضايا الجوهرية التي تشغل الشركات".

وقد عرفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركات في عام 2002 بأنها "مفهوم تعمل من خلاله الشركات على إدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع جهاتها المعنية على أساس طوعي".

وقد قدم كل من McWilliams - Siegel سنة 2001م تعريفاً حديثاً للمسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها: "مجموعة النشاطات التي تقوم بها الشركات والتي تقدم نتائج إيجابية للمجتمع بعيداً عن مصالح الشركة وبعيداً عن تطبيق القوانين الحكومية، وهذه النشاطات تتمثل في: أ- التقليل من إنتاج وإستعمال المواد المضرّة بالبيئة. ب- الأعمال الخيرية. ج- النشاطات المفيدة للمجتمع عامة. د- نموذج المؤسسات الصغيرة المحلية.

حدد الإتحاد الأوروبي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال على أنه: "سلوك تقوم على أساسه الشركات بتضمين الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في نشاطاتها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح بشكل طوعي".

وتعني المسؤولية الاجتماعية بحسب البنك الدولي: "إلتزام أصحاب النشاطات الإقتصادية بالمساهمة وبدوافع ذاتية في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مكونات المجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بما يخدم الإقتصاد والتنمية معاً".

مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة حدد مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنه: "إلتزام مستمر من قبل قطاع العمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية والسعي لتحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل".

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD قدمت في عام 2001م مجموعة من الإرشادات غير الملزمة للشركات متعددة الجنسيات تتناول: حقوق الإنسان، الإفصاح ومكافحة الفساد، الضرائب، علاقات العمل، البيئة وحماية المستهلك".

تعريف الباحث: "المسؤولية الاجتماعية: إلتزام أخلاقي وميثاق شرف لمنظمات الأعمال لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمعات مع الإهتمام بالشرائح الفقيرة منها؛ ويجب أن تكون طوعية دون أدنى تدخل من السلطات".

نماذج من المفاهيم التي تناولت مفهوم المحاسبة الاجتماعية:

هنالك عدة مفاهيم تتناول مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منها على سبيل المثال لا الحصر:

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة والتي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والإعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال من جهة أخرى، هذا الأمر يتطلب تطوير النظرة نحو الآتي:-

أ. ضرورة الإعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط، بالنظر إلى مايمكن أن تؤديه هذه المنظمات لحل المشاكل الاجتماعية بإعتبار أن لهذه المنظمات إلتزامات إضافة لحقوقها تجاه المجتمع الذي يوفر لها متطلبات البيئة الاقتصادية الصحيحة.

- ب. التأكيد على العلاقة المتينة بين المحاسبة كوظيفة إجتماعية والبيئة التي تعمل فيها لاسيما في ضوء مجتمعاتنا المعاصرة، حيث لم تقف المحاسبة عند الأهداف الأساسية لها والمتمثلة في القياس والإتصال بل تعدتها إلى تحقيق أهداف أخرى تخدم المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة.
- ج. أن المنشأة يجب أن لاكتفي بإستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الإقتصادية بل أن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الإجتماعية أيضاً.
- د. إكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين يساعد في خدمة أهداف المنشأة الإقتصادية، مما تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع.
- هـ. ضرورة تحسين الظروف البيئية والحد من الآثار السالبة بتقليص التلوث وتحقيق التنمية الإقتصادية.
- و. رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية الإجتماعية لهم والإستقرار النفسي سيجعلهم أكثر إنتاجية من خلال تنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية.
- ز. توفير الأمن الصناعي والرعاية الصحية والإجتماعية لهم سينعكس بالضرورة على تحسين نشاط المنشأة.
- ح. أنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الإجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الإجتماعي للمنظمة.

أهداف المحاسبة للمسؤولية الإجتماعية:

- هنالك العديد من الأهداف التي يمكن أن تحققها المحاسبة للمسؤولية الإجتماعية منها:
1. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية الاجتماعية والتي لها تأثير على فئات المجتمع، وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.
 2. تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المنظمة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية منجهة، ومع طموح المنظمة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء منظمات الأعمال الإقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف، ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي.
 3. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المنظمة والتي لها آثار إجتماعية مثل قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين، تلوث البيئة وإستهلاك الموارد. ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الإجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الإتصال المحاسبي.

المداخل الأساسية للمحاسبة الإجتماعية:

يمكن التمييز بين ثلاثة مداخل رئيسية للمحاسبة الإجتماعية هي:

المدخل الأول: يعرف بمدخل الملاك أو المساهمين ويجد جذوره في النظرية الإقتصادية الكلاسيكية والتي تعتبر أن للمنشأة هدفاً وحيداً وهو تعظيم الربح بالنسبة للملاك والمساهمين. وهو يعتبر المحاسبة الإجتماعية إمتداداً لمجالات المحاسبة المالية التقليدية ومكملة لها. وقد تبنى ميلتون فريدمان ذلك المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الإجتماعية حيث رأى أن منظمات الأعمال يجب أن تحقق أرباحاً وتتوسع في خلق فرص عمل من خلال زيادة حجمها وفتح فروع جديدة لها حيث أكد أن المنظمات ستدعم الحكومة بشكل أفضل عندما تحقق أرباحاً كبيرة وتسدد نتيجة لذلك ضرائب

أكثر، وهذا سينعكس بشكل مشاريع حكومية أكثر تساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمع.

المدخل الثاني: ينظر هذا المدخل الى المحاسبة الاجتماعية بنظرة أوسع وأكثر شمولاً كإطار فكري شامل للمحاسبة بشكل عام، ولمدى أشمل من كونها فرعاً للمحاسبة المالية، ويجعل باقي المحاسبات الأخرى تابعة لها. ويسمى هذا المدخل بمدخل أصحاب المصالح تمييزاً له عن المدخل الأول وقد تم تطويره في السبعينيات، حيث يعترف بأهمية الأهداف الاجتماعية عند السعي لتحقيق تعظيم الربح. ووفقاً لهذه الرؤية يتوجب على الإدارة إتخاذ القرارات التي تتضمن توازناً عادلاً بين حقوق الملاك والمستخدمين والعملاء والموردين والمجتمع عامة، فالإدارة تبعاً لهذا المدخل تتحمل نوعين من المسؤولية، خاصة تتمثل بتحقيق أهداف الملاك، وأجتماعية تتمثل في المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

المدخل الثالث: إعتبار المحاسبة الاجتماعية فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، كما هو الحال لفروع المحاسبة الأخرى كالمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ومحاسبة الموارد البشرية وينظر هذا النظام للمؤسسة على أنها نظام إجتماعي فرعي داخل نظام إجتماعي أكبر منه وبالتالي يجب على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الإجتماعي الأكبر وذلك تحقيقاً لأغراض البقاء والنمو. وطبقاً لهذا المدخل ينظر الى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاتها وبالتالي بدلاً من تعظيم الربح بصفة عامة على الإدارة أن تسعى لتحقيق مستوى مرضي يتماشى مع تحقيق مدى معين من الأهداف الإجتماعي ويتم ذلك بالتوفيق بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمشروع.

أساليب المحاسبة الاجتماعية:

- تعددت الأساليب المستخدمة في المحاسبة الاجتماعية علي سبيل المثال يمكن القول بأنها:
- أ. "هي العملية التي بواسطتها تستطيع المؤسسة الإتصال بالمجتمع من خلال إظهار كل التأثيرات الاجتماعية والبيئية سواء بالنسبة لذوي المصالح أو للمجتمع ككل".
 - ب. "تشتمل على كل التقارير المقدمة من طرف الشركات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بغض النظر عن الأرباح، وهي التقارير التي تهم المساهمين والدائنين والعاملين".
 - ج. "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو محاولة للإبلاغ عن كل النشاطات الاجتماعية في المؤسسة".

العوامل التي تؤثر على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

هنالك مجموعة من العوامل تؤثر بمفردها أو مجتمعة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية منها:

1. حجم الشركة.
2. نوع النشاط.
3. حجم الأرباح.
4. الرأي العام والجمهور.
5. معايير حوكمة الشركات.
6. مجلس إدارة الشركة.
7. دور اللجان الثقافية والاجتماعية للشركة.
8. تعدد الملاك.
9. نسبة مساهمة الحكومة في الشركة.

دوافع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأهميتها:

إن منظمات الأعمال التجارية بمختلف تخصصاتها في البلدان المتقدمة والنامية؛ لها كثرًا من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجتمعات التي تعمل فيها. إلا أن تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمعات المختلفة يجعلها ذات سمعة طيبة، وموقف ريادي خاصة في ظل ظروف التنافس المحتدم بين هذه المنظمات.

تلعب منظمات الأعمال التجارية دوراً مهماً في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمعات التي تعمل فيها فتؤثر فيها وتتأثر بها. ففي ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة تزداد حجم المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المنظمات تجاه البيئة المحيطة بها. وذلك بتبني البرامج والخطط الاستراتيجية الفعالة لدعم نشاطات التغيير والتطوير مع تنمية روح الإبداع والابتكار للنجاح وتحقيق الأهداف وضمان الإستمرار في سوق العمل؛ مع ضرورة المساهمة في معالجة المشاكل الاجتماعية في البيئة المحيطة بها.

"المسؤولية الاجتماعية" من أهم حقول البحث والدراسة التي تحتاج إلى الإهتمام والتنوير من قبل الباحثين خاصة في البلدان الأقل نمواً للنهوض بمختلف قطاعاتها

مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (N. A. A) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- 1-تفاعل المنظمات مع المجتمع.
- 2-المساهمة في تنمية الموارد البشرية.
- 3-المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- 4-الإرتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما جاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بستة مجالات للأداء الاجتماعي هي:-

- 1-البيئة.
- 2-الموارد غير المتجددة.
- 3-الموارد البشرية.
- 4-الموردين.
- 5-العلاء.
- 6-المجتمع.

أما جمعية المحاسبة الأمريكية (A. A. A) فقد قامت بإجراء دراسة ميدانية على بعض الشركات التي تعد قوائم وتقارير اجتماعية وذلك من أجل التعرف على أسس القياس والإفصاح، فقد أصدرت تقريراً بخمس مجالات للأداء الاجتماعي هي:

- 1-الرقابة على البيئة .
- 2-توظيفاً لأقليات.
- 3-العاملون.
- 4-تحسين المنتج .
- 5-خدمة المجتمع .

وتشمل المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل الإلتزام بتحقيق التوازن بين أطراف متعددة مترابطة بمصالح وحاجات كل من المنظمات الإنتاجية والعاملين فيها والبيئة الخارجية والمجتمع. كما أن نشاطات المنظمة من حيث النوعية تصنف إلى نشاطات حماية البيئة والتفاعل مع المجتمع المحلي وحماية المستهلك والنشاطات المتعلقة بالعاملين.

كما يمكن تحديد مجموعة من النشاطات الاجتماعية بالاعتماد على الظروف الحالية للمنظمة والأساليب المتبعة فيها:

أ. مجال العاملين: يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة علنا لأشخاص العاملين فيها كموارد بشرية تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العاملين بشكل عام كتقديم العلاج مجاناً، تحسين ظروف العمل، تقديم وسائل الأمن الصناعي. ويمثل هذا المجال إحدى مجالات المحاسبة الاجتماعية الداخلية.

ب. مجال البيئة: يشمل مجموعة النشاطات الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنظمة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنظمة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ويعتبر هذا المجال من أهم مجالات المحاسبة الاجتماعية نظراً لما تسببه هذه الأنشطة من أضرار على البيئة مثل تلوث المياه، والهواء، والتربة، والتلوث الضوضائي.

ج. مجال حماية المستهلك: يشمل النشاطات التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك والمحافظة على هذا الرضا كإهتمام بزيادة أمان المنتج، وعدم خداع المستهلك، والصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة.

د. مجال المجتمع: يشمل مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام، إفراح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، إقامة حضانات لأطفال المنطقة، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات الخيرية، وكل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال مركز إهتمام في المجتمعات المتقدمة، لاسيما في ظل إشتداد المنافسة بين الشركات، ووجود جمعيات حماية المستهلك وإتحادات العمال والتشريعات الحكومية التي تدعو إلى تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية، الأمر الذي جعل هذه المجتمعات تقطع شوطاً متقدماً فيها على صعيد الدراسات والنقاش والممارسات. لذلك فإن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للشركات يعتبر أحد المصطلحات المستخدمة لبيان مدى وفاء تلك المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية، وفي الحقيقة فإنه منذ ما يقارب نصف قرن لم يكن هذا المصطلح مستخدماً في الأدب المحاسبي، حيث ورد المصطلح لأول مرة حين أشار: شلدون.

إلى أن الشركات تتحمل إلى جانب مسؤولياتها الاقتصادية مسؤوليات أخرى اجتماعية، وأن بقاء الشركة وإستمرارها على المدى الطويل يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي تلك المسؤوليات الاجتماعية.

أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقويم الأداء الاجتماعي للمشروع. وهناك العديد من الأسباب التي تدعو للإهتمام بالإفصاح الاجتماعي منها ما يتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومنها ما يتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة في الوقت الذي يتسم واقع العالم اليوم بالتغير السريع وسرعة تداول المعلومات.

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي: الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لتحقيق ذلك ويجب أن يكون الإفصاح المحاسبي أحد الأشكال التالية:

أ- الإفصاح الكافي: أي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة وبعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.

ب- الإفصاح الكامل: أي أن يشمل الإفصاح على كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة مما يعني معه إظهار معلومات بكميات كبيرة، مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة لها.

ج- الإفصاح العادل: ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي:

1- معلومات كمية (مالية): يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية ، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، وأن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

2- المعلومات غير الكمية (غير المالية): يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل صفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة ، كما أن "هندركسون" يشير في كتابه إلى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

مفهوم وأهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: قد عرف "Burke" الإفصاح الاجتماعي على أنه عرض البيانات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الإقتصادية بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة ولقد تزايد الإهتمام بالإفصاح عن بيانات التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المنشأة وذلك للأسباب التالية:

أ- أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية.

ب- أسباب تتعلق بقياس كل من عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية (مدخل التكلفة والعائد).

المعلومات الواجب الإفصاح عنها:

أ/معلومات كمية (مالية) يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في:

1. الميزانية العمومية.

2. قائمة الدخل.

3. قائمة التغير في حقوق الملكية.

4. وقائمة التدفقات النقدية.

حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة وهذا الجانب يلقي إستجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب/معلومات غير كمية (غير المالية) يتم الإفصاح عنها في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية بقوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة (تعرف بالقوائم التفسيرية) .

الفروض والمبادئ الأساسية لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

- يقوم النظام على أربعة فروض أساسية، وهي كالتالي:
- 1/ إن على المشروع التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، وهو يقبل تحمل هذه الإلتزامات وتحمل هذه المسؤوليات.
- 2/ تتصف الموارد الاقتصادية للمجتمع بالندرة، ويتوجب إستغلالها بفاعلية قصوى وبشكل يؤدي الى تعظيم العائد الاجتماعي المحقق من الإستثمار الاجتماعي.
- 3/ لا تعد الموارد الاقتصادية العامة التي يستنفدها المشروع في نشاطه التشغيلي كالماء والهواء سلعاً مجانية وإنما موارد اقتصادية إجتماعية يتوجب على المشروع تعويض المجتمع عما يستنفده منها.
- 4/ للمجتمع الحق في الإطلاع على مدى تنفيذ المشروع لمسؤولياته تجاهه، وذلك ضمن الأسس والمبادئ المتعارف عليها للإفصاح المحاسبي.

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأرباح:

تطورت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأصبحت في كثير من دول العالم من الأدوات التي يقيم بها أداء الشركات ومجالس إدارتها، وأصبحت عاملاً مهماً في تبويب الشركات إقتصادياً إلى شركات ذات منفعة مستديمة وشركات لا تهتم بالتنمية المستدامة. بل أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات حافزاً مهماً لمجالس الإدارة والإدارات التنفيذية لتحقيق مكاسب مالية وذاتية في الوقت نفسه. وأصبحت علاوة على إستخدامها كأداة للعلاقات العامة والتسويق، أداة لإظهار الملاءة الإقتصادية للشركات في أسواق المال بما تحققه من عوائد ذات أثر إيجابي في الشركات والتنفيذيين.

مفهوم إدارة الأرباح وأثره المالي في القوائم المالية حدا بحوكمة الشركات للدعوة لضبط هذه الأدوات لضمان تحقيق مصالح حقيقية دون التلاعب في الأرباح وإظهار مكاسب أحياناً لا تكون حقيقية من أجل مكاسب مرحلية لا تخدم المستفيدين منها كافة. إدارة الربحية تعني بالمعنى الواسع لها التدخلات التي تقوم بها الإدارة في مرحلة إعداد البيانات المحاسبية الظاهرة بالتقارير المالية من أجل تحقيق منافع ومكاسب خاصة.

يظهر إستفسار مهم هنا: هل يمكن إستخدام المسؤولية الاجتماعية للشركات CSR كأداة من أدوات الإدارة في عمليات إدارة الأرباح أو مايعرف Earning Management؟ والجواب أن أي أداة يمكن ان تستخدمها إدارة الشركة للتأثير في الأرقام الحقيقية للقوائم المالية وإظهار نتائج مضللة بقصد تحقيق مكاسب مرحلية أو تجنب مشكلات محتملة يكون ضمن عمليات التلاعب في الأرباح وإظهار نتائج غير معبرة، قد تؤثر جوهرياً في نتائج ومسيرة الشركات. لهذا تحرص برامج حوكمة الشركات على مبادئ أساسية لضمان إظهار الحقائق المالية بتوازن يكفل جميع الحقوق دون التأثير في مستخدم القوائم المالية وتضليله، أو متخذ القرار الحالي والمستقبلي. وتبقى عمليات إدارة الأرباح من العمليات الحساسة جداً في إظهار الحقائق المالية بتوازن يكفل جميع الحقوق دون تأثير لتحقيق مكاسب ذاتية أو مرحلية. وتتأثر كثيراً بتوجيهات الإدارات التنفيذية وقدرتها على مواجهة المشكلات المحتملة في المدى القصير. ولهذا تسعى مفاهيم حوكمة الشركات إلى محاربة مثل هذه الممارسات التي تتنافى مع عدالة القوائم المالية المفترض تقديمها لخدمة جميع المستفيدين. ومن أهم هذه الأدوات أو الممارسات الأتي: إستغلال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومفاهيم الإستدامة لخدمة أغراض قصيرة الأجل تخدم أطراف على حساب أطراف أخرى. وهناك عدة ممارسات لها الأثر السلبي لإستغلال تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات كأداة من أدوات تضليل المستثمرين والملاك والتلاعب بالأرباح من أجل تحقيق مصالح قصيرة الأجل. ومن هنا يجب على مراجع الحسابات أن يبذل مجهوداً في عمليات التحقق من سلامة برامج المسؤولية الاجتماعية

للشركات وعدم إستخدامها كأداة لتضليل مستخدمي القوائم المالية، أو التقرير عن نتائج أو أهداف لايمكن تحقيقها، بهدف التلاعب بالنتائج.

ويرى بعض المحاسبين: إن عملية الربط المباشر بين المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح غير دقيق لأن الشركات ربما تستخدم المسؤولية الاجتماعية لتحسين صورتها أمام الإعلام والمجتمع، وإخفاء ممارستها لإدارة الأرباح، لكن لايمكن إدارة الأرباح من خلال برامج المسؤولية فهما نقيضان لايجتمعان.

ويرى الباحث ضرورة إجراء مزيد من الدراسات وباستفاضة في حقل " المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح" وعدم الربط بينهما مباشرة دون التحليل الدقيق.

العلاقة بين الأداء الاجتماعي والمالي للشركات:.

تظهر الرابطة بين الأداء الاجتماعي والأداء المالي بشكل جيد في الأسواق الناشئة والنامية، من بين الدراسات الشاملة في هذا الموضوع الدراسة قامت بتقييم 240 شركة في أكثر من 60 دولة أطلق عليها دراسة قيمة التنمية، وجدت أن الحوكمة الجيدة (الحكم الرشيد للشركات) والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية أنتجت فوائد مالية للأسواق التجارية النامية والناشئة. هذه الفوائد إشملت على تخفيضات كبيرة للتكاليف على سبيل المثال، التقليل من إستخدام الطاقة والحد من التلوث، وزيادة الإيرادات: على سبيل المثال، إنشاء خطوط إنتاج بيئية جديدة والتقليل من المخاطر، وتعزيز السمعة السوقية، تقوية رأس المال البشري، وتسهيل الوصول لرؤوس الأموال خاصة رأس المال الأجنبي. وعليه دراسة قيمة التنمية خلصت إلى أن الإستدامة في الأسواق الناشئة تنتج أفضل أداء مالي عبر تقليل التكاليف وزيادة الإيرادات. عموماً، فإن الإستدامة عززت الوعي التجاري وجعلته أقوى في الأسواق الناشئة. ولو عن طريق وسائل متباينة لأنواع مختلفة من الشركات في أسواق متميزة.

وفي تقرير تم إعدادهما بوساطة أسواق آسيا والمحيط الهادئ CLSA على حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة وجدت أيضاً رابطة إيجابية بين الأداء الاجتماعي والمالي وقد وجد أن أسهم 57 شركة التي تتبنى معايير عالية للحوكمة تفوقت على أسهم الشركات التي لم تولي اهتماماً كافياً بالحوكمة، وجد نتائج مشابهة للأسهم السوقية بشكل عام؛ في تلك الشركات التي تتبنى أنظمة حوكمة دقيقة وقوية أكثر من التي تتبع أنظمة أضعف. وفي دراسة أخرى "الدويل، هارت، ويونج" عام 2000م. وجد أن الشركات التي تتخذ معايير بيئية صارمة لديها قيمة سوقية أعلى بكثير من غيرها من الشركات التي تتبع معايير أقل صرامة أو فقيرة.

هكذا فإنه توجد مؤشرات قوية على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تصنع قيمة للشركات في الأسواق الناشئة للأسباب نفسها في الأسواق المتقدمة كما أن الشركات الملتزمة اجتماعياً في الأسواق النامية والناشئة تتجه لتكون أفضل من ناحية الإدارة، والوصول للأسواق الجديدة، ومواجهة مخاطر أقل، ولديها سمعة أفضل، ولديها قوة عمل أكثر وأفضل تدريباً.

المعايير المقترحة لقياس المسؤولية الاجتماعية:

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963م ونشرت في عام 1966م هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي:

أ-معايير الصلاحية: حيث لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والإرتباط بالهدف من إستخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب و بشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

ب-معيار الخلو من التميز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحاً والإعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

ج-معيار النسبية: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

د-معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الإقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

هـ-معيار العائد الاجتماعي: ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلاً من (مبدأ تحقيق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

و-معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منها:

1. دراسة الأستاذ: محمد بولصنام، والأستاذة: بن فرج زوينة "العوامل المؤثرة على الإفصاح الاجتماعي دراسة حالة شركة البوتاس العربية المساهمة .

"هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. التعرف على أساليب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية. وتوصلت الدراسة إلى الآتي: "تعتبر المحاسبة الاجتماعية أحد أهم التطورات الحاصلة في المحاسبة وقد إنتقلت هذه الفكرة من الدول الصناعية الكبرى إلى دول العالم الثالث ومن خلال الدراسة البسيطة على العينة المدروسة توضح أن شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة تهتم بشكل إجمالي بالنشاط الاجتماعي كجزء من النشاط الإقتصادي ولكنها لم ترق إلى مستوى الدول الكبرى في إبراز النشاط الاجتماعي وطرق الإفصاح عنه. تلتزم شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة بالإفصاح عن بعض النشاطات الاجتماعية ولكن ليس بشكل منفصل عن القوائم المالية الرئيسية.

2. دراسة عصام كوكو: السودان: مجموعة سودات للاتصالات السودانية تسبق الأهداف الانمائية للألفية في مشروعات التنمية المجتمعية.

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي: الاهتمام بواحدة من تجارب الشركات الوطنية السودانية المهمة وهي مجموعة سودات للاتصالات وفقاً لمعطيات الألفية وماحقته منها من برامج، علماً بأنها بدأت برنامجها الذي مثل روح أهداف الألفية في العام 1998م. وقد شملت مشروعاتها عدد من المجالات الحيوية؛ الصحة والمياه والتعليم وكفالة الأيتام ومكافحة الفقر والمشروعات التنموية عامة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، بتوفير الاحتياجات المدرسية المختلفة عند بداية العام الدراسي. تقديم خدمات الرعاية الصحية فقد قامت بتأسيس مجتمعات متكاملة لرعاية الطفولة بعدة مدن سودانية ساهمت بشكل كبير في توفير الرعاية الصحية اللازمة للأطفال في تلك المناطق.

3. دراسة: Powers & Company "المسؤولية الاجتماعية للشركات سبيل فعال للتنمية المستدامة" 2013م: هدفت الدراسة إلى: خلق فرص العمل والتعليم، والتخفيض من وطأة الفقر والإدارة البيئية الرشيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حث الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والشركات المساهمة في الإرتقاء بمستوى المجتمعات التي تعمل في ظلها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمارس بطريقة متباينة من قبل مختلف أنواع الشركات في المنطقة. ضرورة فهم تناول كل أنواع الشركات للمسؤولية الاجتماعية في الوقت الراهن خطوة حاسمة لمواءمة مبادرات المسؤولية الاجتماعية في المستقبل.

4. دراسة: حامد أحمد صالح أبوسمرة "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-من وجهة نظر مدققي الحسابات وإدارات الشركات" 2009م. رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة. هدفت الدراسة إلى: التعرف على معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة، وتحليل أسباب محدودية الإفصاح الاجتماعي في تقارير الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية من وجهة نظر مدققي الحسابات، وإدارات الشركات المساهمة العامة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود نواه صلبة فاعلة في مجال نشاطات المسؤولية الاجتماعية والتقارير عنها، على الرغم من أن الإفصاح من قبل معظم الشركات كان متواضعاً وضعيفاً في غالبية مجالات المسؤولية الاجتماعية، ويكاد يكون معدوماً في بعض الشركات التي لها أثر مباشر على البيئة والموارد البشرية والمجتمع والمستهلكين.

5. دراسة: زايد مراد: "المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية-حالة الجزائر" هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المسؤولية الاجتماعية من منظور الأفكار الاقتصادية الوضعية. ومدى مساهمة الشركات الدولية في ظهور بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في دول العالم. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تفاوت مستوى المسؤولية الاجتماعية من بلد لآخر، إلا أن المؤشرات تؤكد على تزايد الدور الاجتماعي الذي تلعبه الشركات في المجالات الاجتماعية، إلا أن هذا الدور مازال محدوداً ولا تشعر به سوى نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع. كما أن هناك مجالات كثيرة تساهم الشركات فيها بشكل بسيط، مثل تحسين أحوال العاملين بها، أو تلبية احتياجات المستهلكين أو حماية البيئة.

6. دراسة "مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: العراق" مدى إستجابة منظمات الأعمال تجاه مسؤوليتها الاجتماعية" هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إستجابة المنظمات العاملة على ضوء المتغيرات البيئية المحيطة بها، ومسؤولية هذه المنظمات العاملة تجاه المجتمع وحل مشاكله وعلاجها والمتطلبات اللازمة لديمومة الإستجابة لهذه المنظمات من خلال وضع الإستراتيجيات والخطط وتنسيق الجهود مع المجتمع. وبيان مبدأ التوافق في المسؤولية الاجتماعية بين الحقوق والواجبات ومدى مساهمة أفراد المجتمع وإشرافهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم. توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

أ: صور الإستجابة المتوقعة: لا يتوقع الإنسان بالطبع إن تستجيب منظمات الأعمال بشكل تلقائي وبنفس الدرجة لتلك المتطلبات الموسعة، لذلك فقد تفاوتت درجة الإستجابة بينها على النحو الآتي: إن إدارة بعض المنظمات عجزت عن إستيعاب المفهوم، وظلت بفكرها وسلوكها مشدودة للفلسفة التقليدية التي تركز على الهدف الإقتصادي وحده، وهي بهذا قد حكمت على نفسها بالعزلة.

ب: الاستجابة في الدول المتقدمة: على الرغم من وجود الأنواع السابقة من الإستجابة عملياً، إلا إن النمط الأخير (مدخل التكامل) هو الذي أصبح سائداً من الناحية العلمية في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة ويؤكد ذلك نتائج الدراسة التي أجراها (R. Elbert and I. Parent)

ج: الإستجابة في الدول النامية: إذا نظرنا إلى الدول النامية نجد إن الأهداف الإقتصادية (كهدف الربح مثلاً) لها الأولوية على غيرها من الأهداف خاصة الاجتماعية.

7. دراسة طارق راشي: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية جامعة محمد الشريف مساعدية الجزائر "مامدى مساهمة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ريادة وتدعيم تنافسية منظمات الأعمال؟" هدفت الدراسة البحثية: إلى إبراز وتحليل: أهم الفوائد التي تتحصل عليها منظمات الأعمال جرّاء مصاحبتها وتبنيها لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومحاولة تثبيت ذلك المفاهيم من خلال الإستعانة باهم الدراسات التطبيقية الموجودة في هذا المجال من أجل طرحها بالنسبة لمنظمات الأعمال في الدول الإسلامية للوصول إلى الإستفادة منها ومحاولة تطويرها في إطار الخصوصية الثقافية الإسلامية في هذه الدول.

توصل الباحث إلى: أن الممارسات الاجتماعية والبيئية لأي منظمة أعمال لا يمكن تقييمها والحكم عليها بنظرة مجردة بمعزل عن تكاليف الأضرار التي يتحملها المجتمع نتيجة للآثار السلبية للنشاط الإقتصادي لتلك الوحدة. وينبغي إجراء الموازنة بين ماتقدمه تلك الوحدة من أداء إجتماعي لكافة الأطراف ذات العلاقة من جانب ومالها من آثار سلبية ضارة بالبيئة المحيطة والمجتمع ككل من جانب آخر.

8. دراسة: عزاي عمر، مولاي لخضر عبدالراق، أ: بوزيد سايج (جامعة ورقلة) :
دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الإجتماعي. جامعة بشار: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى: إستعراض وجهات نظر الأطراف الفاعلة في النشاط الإقتصادي حول دوافع و أهداف تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية كمعيار لقياس الأداء الإجتماعي في إطار الموازنة بين العائد الإجتماعي والتكلفة الاجتماعية في إطار إرساء مبادئ وفعاليات التنمية المستدامة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يحتل موضوع المسؤولية الاجتماعية والجوانب الأخلاقية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر بسبب اتساع تأثير المنظمات وزيادة النقد الموجه لها في جوانب ترتبط بمشروعية عملها وآلياته مثل حالات الفساد والقرارات غير الأخلاقية المؤثرة على المجتمع. ومع تزايد دور منظمات الأعمال في المجتمع المدني وجماعات الضغط بسبب إنتشار المعرفة وسرعة الاتصالات أصبحت المنظمات ملزمة بتعزيز أدائها الإجتماعي وخاصة لفئات عديدة نجد أنها قد همشت وزادت الفجوة بينها وبين فئات أخرى مسيطرة.

9. دراسة: عبدالمجيد، حميدة محمد، (2012م) :
نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح.
هدفت الدراسة إلى: دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح. وذلك مع التركيز على تأثير السلوك الإنتهازي والسلوك الأخلاقي لإدارة الشركات عند إستخدام أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى إدارة الأرباح. وقد تم بناء نموذج لقياس هذه العلاقة تضمن متغير المسؤولية الاجتماعية للشركات ومتغير إدارة الأرباح، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة على هذه العلاقة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن كلاً من الشركات ذات المسؤولية الاجتماعية وغير ذات المسؤولية الاجتماعية قد مارست إدارة الأرباح. وقد كانت هناك علاقة سلبية جوهرية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح لدى الشركات التي دخلت المؤشر، أدى إلى إنخفاض مستوى إدارة الأرباح لديها، إلا أنه لم يمنعها بشكل كامل.

أثرى الباحث دراسته من خلال الإسترشاد بما تناولته الدراسات السابقة من مشاكل، ماحققته من أهداف، ما سعت إليه من حلول، ثم ماتوصلت إليه من نتائج، فقد تناولت تلك الدراسات موضوعات ومشاكل مختلفة تتعلق كلها؛ إما بالمسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح؛ أو بمدى قيام المنظمات بمسؤوليتها تجاه المجتمع وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة، بينما ركزت جميع عناصر ومتغيرات ومشاكل دراسة الباحث علي:

(العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وتعظيم الأرباح: من وجهة نظر محاسبية)
رابعاً: الدراسة الميدانية:

تناولت هذه الدراسة تحليل البيانات التي قام بجمعها بواسطة الاستبيان (أنظر الملاحق) للحصول على المعلومات اللازمة التي تمكنه من اختبار الفرضيات. وتم استخدام الوسط الحسابي والتوزيع التكراري والنسبي، باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS Statistical Package for Social Sciences) واختبار مربع كاي لدلالة الفروق للحصول على نتائج الدراسة.

مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع الدراسة من شركات المساهمة العامة بالسودان، بجانب أعضاء هيئة التدريس من ذوي الاختصاص. أما عينة الدراسة فتم اختيارها عشوائياً بكل حيادية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع 100 استبانة على المستهدفين بمعاونة فريق من الطلاب الخريجين، وتم استرداد (89) استبانة مستوفية أي بنسبة استرداد بلغ (89%). وتكون الاستبانة من قسمين الأول يشتمل علنا المقدمة توضح الغرض من الدراسة، البيانات الشخصية (العمر، المؤهل العلمي والمهني، التخصص، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة)، ثم القسم الثاني ويتضمن أسئلة وعبارات لكل فرضية لمعرفة آراء المبحوثين.

اختبار صحة الفرضيات:

أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى: الإفصاح عن مشروعات الشراكة المجتمعية ودعم الفقراء من صميم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.

الجدول رقم (3): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولى:

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	تقديم منظمات الأعمال التجارية للخدمات الاجتماعية ودعم الفقراء ترفع من مكانة الشركة وسمعتها في سوق العمل.	4.02	0.80	80.4
2	إهتمام منظمات الأعمال بعمل مشروعات الشراكة المجتمعية يقلل كثيراً من الهجرة غير الشرعية.	3.42	0.85	68.4
3	قيام منظمات الأعمال التجارية بدعم الجمعيات الخيرية وحل القضايا الاجتماعية ضمن مسؤولياتها الأخلاقية لدى المجتمع.	3.79	0.56	75.8
4	التدريب والتأهيل للعاملين مع إيجاد ظروف عمل آمنة وضمان حقوقهم بعد التقاعد تقع ضمن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.	4.67	0.61	93.4
5	الالتزام بمعايير الشفافية وآليات الحوكمة من العوامل التي تساعد منظمات الأعمال التجارية بالقيام بمسؤولياتها الاجتماعية.	3.53	0.67	70.6
6	التخطيط للمشروعات المجتمعية ودراساتها جيداً يعمل على عدالة توزيع الفرص بين المجتمعات خاصة الفقيرة منها.	4.16	0.81	83.2
7	تبني مشروعات التنمية المستدامة بين القطاعات المختلفة يقوي ويدعم مبدأ المسؤولية الاجتماعية.	3.07	0.51	61.4
	الإجمالي	3.81	0.39	76.2

يبين الجدول (3) أن الفقرة الرابعة (التدريب والتأهيل للعاملين مع إيجاد ظروف عمل آمنة وضمان حقوق العاملين بعد التقاعد تقع ضمن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال) قد احتلت المرتبة الأولى بين فقرات الفرضية الأولى، وهذا يعني أن تدريب وتأهيل العاملين وضمان الإستمرارية (الأمن الوظيفي) مع ضمان حقوقهم التقاعدية من صميم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. وحقت هذه الفقرة وسطاً حسابياً بلغ 4.67، وبأهمية نسبية 93.4، أما أقل الفقرات تأثيراً حسب رأي العينة فهي الفقرة السابعة (تبني مشروعات التنمية المستدامة بين القطاعات المختلفة يقوي

ويدعم مبدأ المسؤولية الاجتماعية. (حيث حققت هذه الفقرة وسطاً حسابياً 3.07، وبأهمية نسبية بلغت 61.4، وبلغ متوسط المتوسطات لفقرات الفرضية الأولى 3.81، وبأهمية نسبية بلغت 76.2، وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الأولى أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس، تم اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الدراسة والخاصة بفقرات الفرضية الأولى والجدول (4) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (4) : المؤشرات الإحصائية لاختبار (T) للفرضية الأولى:

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
الإفصاح عن مشروعات الشراكة المجتمعية ودعم الفقراء من صميم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.	3.81	0.39	13.57	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وهي معنوية عند مستوى 0.000. وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى أن: الإفصاح عن مشروعات الشراكة المجتمعية ودعم الفقراء من صميم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة (95%) .

ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية: إهتمام منظمات الأعمال التجارية بالمسؤولية الاجتماعية وتوقعات المجتمع يعظم من ربحيتها.

الجدول رقم (1) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة الفرضية الثانية:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	تمثل المسؤولية الاجتماعية ضغوطات وحاجز في سبيل الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع.	4.28	0.70	85.6
2	القيام بالمسؤولية الاجتماعية وتوقعات المجتمع تحسن من صورة المنظمة أمام المجتمع.	3.37	0.76	67.4
3	المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بالمساهمة في حل مشكلات المجتمع.	4.35	0.92	87.0
4	تمثل المسؤولية الاجتماعية ميثاق وعقد إجتماعي وأخلاقي بين منظمات الأعمال والمجتمع.	2.51	0.88	50.2
5	تقديم منظمات الأعمال للخدمات وتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع تعزز من ربحية أسهمها في سوق العمل.	4.02	0.60	80.4
6	مناقشة المجتمع مع أخذ آرائهم وترتيب أولوية المشروعات المجتمعية يزيد من ثقة المجتمع في منظمات الأعمال التجارية.	3.81	0.66	76.2
7	قيام منظمات الأعمال بالتزاماتها تجاه المجتمعات المختلفة يضمن لها المنافسة أمام غيرها من المنظمات.	4.28	0.67	85.0
8	المسؤولية الاجتماعية تقوي العلاقة بين المنظمة والعاملين مما يحقق الرضا الوظيفي.	3.14	0.94	62.8
9	بث الثقافة المجتمعية والتكافلية لدى منظمات الأعمال يزيد من الإنتاج والإنتاجية مما يعظم الأرباح.	4.09	0.89	81.8
10	القيام بالمسؤولية الاجتماعية بصورة فعالة يقلل كثيراً من المشاكل؛ ويعمل على ترابط المجتمع.	4.28	0.67	85.0
11	تحمل منظمات العمال التجارية لمسؤوليتها الاجتماعية بدعم الفقراء يقلل كثيراً من معدل البطالة.	4.14	0.74	82.8
	الإجمالي	3.85	0.44	77

يبين الجدول (1) أن الفقرة الثالثة التي نصت على (المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بالمساهمة في حل مشكلات المجتمع) قد احتلت المرتبة الأولى بين فقرات الفرضية الثانية، وهذا يعني أن الإهتمام بقيم المسؤولية الاجتماعية تحقق الرفاهية الاجتماعية بالمساهمة في حلول الكثير من المشكلات الاجتماعية. وحققت هذه الفقرة وسطاً حسابياً بلغ 4.35، وبأهمية نسبية 87.0. أما أقل الفقرات تأثيراً حسب رأي العينة (تمثل

المسؤولية الاجتماعية ميثاق وعقد إجتماعي واخلاقي بين منظمات الأعمال والمجتمع. (حيث حققت هذه الفقرة وسطاً حسابياً 2. 51، وبأهمية نسبية بلغت 50. 2، وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية 3. 85، وبأهمية نسبية بلغت 76%، وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثانية أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس، تم اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الدراسة والخاصة بمتغيرات الفرضية الثانية والجدول (2) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول (2) : المؤشرات الإحصائية لإختبار (T) للفرضية الثانية:

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
إهتمام منظمات الأعمال التجارية بالمسؤولية الاجتماعية وتوقعات المجتمع يعظم من ربحيتها.	3. 85	0. 44	12. 56	0. 000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، وهي معنوية عند مستوى 0. 000. وهذا يعني أن عينة الدراسة ترى أن: **إهتمام منظمات الأعمال التجارية بالمسؤولية الاجتماعية وتوقعات المجتمع يعظم من ربحيتها.** لذا تقبل الفرضية الثانية بمستوى ثقة (95 %) .

خامساً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

- 1-إلتزام منظمات الأعمال بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعظم من الأرباح بدرجة كبيرة.
- 2-وجود تأثير قوي لدور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح المنظمة.
- 3-المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بالمساهمة في حل مشكلات المجتمع.
- 4-تمثل المسؤولية الاجتماعية ضغوطات وحواجز في سبيل الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع.
- 5-قيام منظمات الأعمال بالتزاماتها تجاه المجتمعات المختلفة يضمن لها المنافسة أمام غيرها من المنظمات.
- 6-القيام بالمسؤولية الاجتماعية بصورة فعالة يقلل كثيراً من المشاكل، ويعمل على ترابط المجتمع.
- 7-بث الثقافة المجتمعية والتكافلية لدى منظمات الأعمال يزيد من الإنتاج والإنتاجية مما يعظم الأرباح.
- 8-تقديم منظمات الأعمال للخدمات وتحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع تعزز من ربحية أسهمها في سوق العمل.
- 9-التدريب والتأهيل وتأمين حقوق العاملين بعد التقاعد تقع ضمن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال.
- 10-التخطيط للمشروعات المجتمعية والعمل على عدالة توزيع الفرص بين المجتمعات خاصة الفقيرة منها.
- 11-تقديم منظمات الأعمال للخدمات الاجتماعية ودعم الفقراء ترفع من مكانة الشركة وسمعتها في سوق العمل.

التوصيات:

- 1-أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع.
- 2-حث الإدارات المختلفة والعاملين بأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه المنظمات.
- 3-ضرورة الإهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمساهمة في حل مشكلات المجتمع.
- 4-حث العاملين بضرورة حضور الندوات وورش العمل التي تهتم وتناقش موضوع المسؤولية الاجتماعية.
- 5-الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة والرائدة في هذا المجال، الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.
- 6-ترسيخ مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بيئة المنظمات، وأهميتها في تعظيم الأرباح.

أهم المراجع والمصادر:

(أ) الكتب والرسائل الجامعية: -

- 1-بابا عبدالقادر، وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة إستراتيجية خالقة للقيمة، دراسة حالة شركة سونطراك، جامعة موسناغانم.
- 2-رفاعي، محمد رفاعي، (1997م)، "الأصول العلمية لإدارة الأعمال" دار ألهاني للطباعة، مصر.
- 3-أحمد فرغلي محمد حسن، دراسات مستقبلية في المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997م.
- 4-الداعور، جبر، أثر تطبيق بطاقة الأداء التوازن في الحد من إدارة الأرباح، غزة: الجامعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية (2013م).
- 5-الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC، (عمان: إصدارات معايير التدقيق الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، (2010 م) .

- 6- اللولو، محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة (2009).
- 7- الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1987.
- 8- أبو سنيدة، نادية عبد المجيد، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق (غزة: الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، (2015م).
- 9- بزماوي، محمد حسام" القياس والإفصاح للأداء الاجتماعية في المنشآت الصناعية"، رسالة ماجستير، جامعة حلب، الجمهورية السورية، (2000م).
- 10- جربوع، يوسف محمود، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2007م.
- 11- سعدون مهدي الساقى وعبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، جامعة الإسرائ، 2000م.
- 12- عبد الناصر نور، ومنير شاكر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ندوة علمية، جامعة الإسرائ، عمان الأردن، 2000م.
- 13- مطر، محمد، والسويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (2008م).
- 14- عبدالمجيد، حميدة محمد: نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح، الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، السنة 32، العدد الأول (2012م).
- 15- نهال المغربيل وياسمين فؤاد، المسؤولية الاجتماعية لأسر المالقيمصر: بعض التجارب الدولية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 138، سبتمبر 2008.
- 16- الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة 2004م.
- 17- الأسرج، حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات، جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط العدد التسعون شباط، 2010م الكويت.

(ب) المصادر الأخرى :-

- (1)Ball, A, Owen, D. and Gray, R. (2000) , "External Transparency on Internal Capture? The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports", Business Strategy and the Environment, Vol. g, No. 1, (January / February 2000.
- (2)Brendan O'Dwyer, The emergence and future development of corporate social disclosure in Ireland: the perspective of non-government organization, the Fourth Asia Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference 4 to 6 July Singapore, 2004.
- (3)Gray and Babington, "Environmental Account Managerialism and Sustainability: Is the planet Safe in the Hands offing Business and Accounting?", Advances in Environmental Accounting and Management, Vol. 1 -2000.
- (4)Gray, R. "The Social Accounting Project and Accounting Organizations and Society", Privileging Engagement, Imaginings, New Accountings and Pragmatism Over Critique?", Accounting Organizations and Society, 2002, Vol. 27.
- (5)Gray, R. Accounting and Economics: The Psychopathic Siblings-A Review Essay. *British Accounting Review*, 1990, 2. 2 (4).
- (6)Robbins, Stephen, (1990), Organization Theory, (New Y URK Mc Graw-Hill, Co) . P. 205.
- (7)Sen and Bhattacharya, "Does Doing Good Always Lead to Doing Better? Consumer Reactions to Corporate Social Responsibility", Journal of Marketing Research, 2001 Vol. 38, No. 3. 2.
- (8)Toms, "Firm Resources, Quality Signals and Environment Reputation: Some United Kingdom Evidence", British Accounting Review, Vol. 34, 2002.